

❁ المقررات التعليمية في مؤسسة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية
الواقع والآفاق

**Educational courses
At the Higher Institute for Islamic Studies and Research :
Reality and prospects**

كهد. الشيخ التجاني أحمددي*
المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية (موريتانيا)
Tijani1985@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/02 تاريخ النشر: 2020/07/15م

ملخص:

يعد المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية أول صرح علمي شرعي في دولة موريتانيا، وقد وضعت له مقررات تعليمية شاملة لاستيعاب علوم الشريعة؛ لكن التطورات الاجتماعية والسياسية فرضت مراجعة هذه المقررات في كل مرة، فهل كانت هذه التغييرات إيجابية وملائمة؟ للإجابة على ذلك تم تقسيم الدراسة لثلاثة محاور: خص أولها بمسار تأسيس المعهد وأهدافه، وقدم المحور الثاني تفصيلا عن هذه المقررات، وذكرت النتائج والآفاق في المحور الثالث.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، المقررات التعليمية، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، دولة موريتانيا.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The Higher Institute for Islamic Studies and Research is the first Sharia scientific institution in the State of Mauritania, and comprehensive educational curricula have been developed to comprehend Sharia sciences. But social and political developments forced these decisions to be reviewed every time. Were these changes positive and appropriate?

To answer this, the study was divided into three axes: the first concerned the process of establishing the institute and its objectives, the second axis provided details about these decisions, and the results and prospects were mentioned in the third axis.

Keywords: Higher education, educational courses, Higher Institute for Islamic Studies and Research, Mauritania

مقدمة:

التدريس عند الشناقطة يتم داخل مؤسسات التعليم المعروفة محليا بالمحاضر، وهي مدارس ذات خصوصيات، وهي أنها جامعات بدوية متنقلة تلقينية فردية التعليم طوعية الممارسة. عرفت بإشعاعها العلمي، وقد حملت مشعل الحضارة الإسلامية والثقافة العربية منذ تسعة قرون ونيف وما زالت تتابع رسالتها.

وعند تأسيس الدولة الموريتانية عام 1960م سعت النخب الحاكمة إلى تأسيس مؤسسة شرعية تحمل على عاتقها رسالة المحاضرة، وكان أول صرح علمي شرعي في هذا المضمار مؤسسة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، وقد هدفت ومنذ تأسيسها إلى أن تكون محاضرة علمية؛ لكن في ثوب أكادي عصري، يراعي التطورات التي حصلت في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الموريتانية، ويواكب متطلبات المجتمع، فكان وجهة لطلاب المحاضر، وقد وضعت له مقررات تعليمية شاملة لبناء معرفة شرعية سميتها الموسوعية والشمول، والقدرة على استيعاب علوم الشريعة بشكل أشمل ابتداء من القرآن الكريم والسنة النبوية وانتهاء بكافة العلوم الخادمة، كما تمتاز هذه المقررات بفعاليتها وقدرتها على توجيه المتعلم وترشيد سلوكه.



واعتمدت المقررات في غالب عمر المؤسسة على الكتب الموسوعية التقليدية في كل فن من الفنون المقررة، كما اعتمدت على أساتذة أكفاء في مجال تدريس العلوم الشرعية والعربية، وقد أتى هذا المنهج أكله من خلال ما خرجته من قضاة وعلماء عرفوا على مستوى الوطني والدولي.

إلا أن التغيرات الاجتماعية والسياسية ساهمت في مراجعة هذه المقررات في كل مرة إما حذفاً وإلغاءً وإما زيادةً وتعزيزاً، وقد سلكت محاولات تغيير المقررات أطواراً عديدة لم تكن على وزن واحد بل كانت متفاوتة في الجدوى والهدف.

وللمقررات المعتمدة في هذا المعهد آثار إيجابية وأخرى سلبية انعكست على مخرجاته، نحتاج لسبرها، وتقويمها، ومن ثم رسم خطة مناسبة لاستشراف المستقبل لهذا الصرح العلمي الهام.

وهناك أسئلة إشكالية تطرح نفسها، وهي:

هل راعت هذه المقررات الشخصية الشنقيطية المتوازنة والموسوعية؟ وهل لها علاقة بالمقررات التعليمية المحضرية؟ ولما ذا تعرضت للشطب والزيادة؟ وهل كانت بحق راشدة لسلوك المتعلم ومؤهلة له من أجل الاستزادة من العلم والابتعاد عن الفكر المتطرف والمنحرف؟ وهل هي قابلة على مواكبة العصر، وقادرة على بناء جيل مسلم عالم منفتح على الحياة؟ أم أنها مقررات تقليدية تحتاج للتطوير والتحديث؟.

هذه الأسئلة ستجيب عنها المحاور الآتية:

المحور الأول: المعهد العالي المؤسسة الشرعية الأولى في موريتانيا (مسار التأسيس وماهية الأهداف)

المحور الثاني: المقررات التعليمية في مؤسسة المعهد.

المحور الثالث: المقررات التعليمية النتائج والآفاق.

المحور الأول: المعهد العالي المؤسسة الشرعية الأولى في موريتانيا (مسار التأسيس وماهية الأهداف):

سنقف هنا في هذا المحور عند مرحلة التأسيس الأولى، وما رسم من أهداف وغايات لهذه المؤسسة، من أجل تحقيقه، خدمة للعمل والوطن؛ وذلك لكونها المؤسسة الشرعية البكر في هذا البلد، فهي تكتسب أهميتها من هذه الناحية، وسيكون ذلك وفق النقطتين الآتيتين:

1) مسار تأسيس المعهد العالي:

تعود فكرة إنشاء المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية إلى الزيارة التاريخية التي قام بها الملك فيصل ابن عبد العزيز آل سعود (ت: 1975م) لموريتانيا بدعوة من الرئيس المختار بن داداه (ت: 2003م) -رحمهما الله- سنة 1972م.

كان لدى السعودية حينئذ انبهار بالعلماء الشناقطة الذين يأتونهم في مواسم الحج، والذين يقيمون منهم في الحرمين. وهو انبهار تعزز وتأكد باكتشافهم حقيقة هذا القطر الموريتاني وأنه بلد قائم بذاته وجغرافيته الواسعة وتاريخه العريق وشعبه الملتحم بثقافة عربية إسلامية متدفقة، وذلك أثناء وبعد تلك الزيارة التي اكتسبت تاريخيتها من هذا المعنى بالذات¹.

ومن النتائج الإيجابية الكثيرة لتلك الزيارة الاستكشافية، تكفل المملكة ببناء صرح علمي تنتظم فيه الدراسة المحضرية ومتعلقاتها العلمية في بوتقة عصرية ذات طابع رسمي يسهل استفادة شيوخ وطلاب المحاضر والمعارف الحديثة والشهادات العلمية، ويتيح استفادة الدولة والمجتمع من علم هؤلاء وعملهم².

وهكذا تم إنشاء المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، كمؤسسة علمية ذات مدخل محضري مفتوح (مسابقة حرة) ومخرج جامعي مضبوط بشهادة الإجازة الكاملة (الليسانص). وذلك بموجب المرسوم رقم 79-236 الصادر بتاريخ 03 سبتمبر 1979م، وهو أول مؤسسة عمومية للتعليم العالي في البلد، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي والتربوي³.



وكان ذلك في واقع الأمر واسطة مقبولة بين جامعة إسلامية يبذلها السعوديون، وبين معهد أهلي متوسط شبه رسمي (بعثا وترفيعا لمعهد أبي تلميت⁴)، كما يرى بعض الساسة الموريتانيين الذين ما زالت الفرنسية حينئذ تطبع على قلوبهم مع ألسنتهم.

وبينما أدى تحفظ هؤلاء المتوجسين إلى اتباع المعهد لوصاية قطاع الشؤون الإسلامية الضعيف أصلا ودوما (وما يزال رهينا له إلى اليوم)، مع وجود وزارة للتعليم العالي والبحث العملي، لكن استطاع المؤسسون المباشرون للمعهد منحه صفات أعلى من خلال تسميته ووضع مناهجه العلمية ونظامه الأساسي، بالإضافة إلى البناية الفسيحة الراقية العمران التي نال عليها حسد ومضايقة المؤسسات الرسمية الأخرى، التي ظلت تتطفل على مدرجه الكبير وباحاته الواسعة لإقامة نشاطاتها المختلفة، بل حاول بعضها (جامعة انواكشوط) اعتصار البناية كلها وإخراج المعهد إلى مكان آخر "مناسب" لولا أن النصوص الرسمية صريحة في أنها عصية خالصة للمعهد مبذولة لتحقيق أهدافه⁵.

انطلقت الدراسة في المعهد بتنظيم مسابقة مباشرة نجحت فيها كوكبة من طلاب العلم المحضرين في السنة الدراسية 1398/1399 هـ الموافق 1978/1979 م⁶.

وفي فترة وجيزة استطاعت إدارة المعهد أن تجتذب إليه نخبة حقيقية من العلماء من الأساتذة ومن الطلاب.

وقد نصت النصوص المؤسسة للمعهد على أن هيئة التدريس فيه تتكون من قسمين: قسم من علماء الشناقطة الذين يعتبرون بمثابة موسوعة علمية تخرجوا بها من المحاضر الشنقيطية بمستويات عالية، واشتهروا بين الناس بالعلم والمعرفة وتصدروا الساحة في مجال العلوم الشرعية، وليس بالضرورة أن يكونوا حملة شهادات.

أما القسم الثاني: فهم الأكاديميون حملة الشهادات العليا الدكتوراه، أو الماجستير، أو الماستر⁷.

(2) ماهية أهداف المعهد العالي التعليمية:

أهداف المؤسسة التعليمية تعبير عن غايتها، وما ترغب وتسعى إلى تحقيقه من منظومتها التعليمية؛ ولذا لا بد لأي مؤسسة تعليمية أن تحدد أهدافها بدقة ووضوح، وذلك يكون بتحديد اختيار مجال المعرفة الذي تختص به، لتركيز الأهداف حوله، فمجالات المعرفة متشعبة وكثيرة، وتحتاج إلى التركيز على زاوية من زواياها، و يجب أن تراعي هذه الأهداف جملة من المعايير أبرزها وأهمها: اختيار مصادر الخبرة التعليمية، فلا ينبغي أن يتم اختيار خبرات التعلم من التراث الماضي فحسب، بل يجب أن تمتد عملية الاختيار إلى الحاضر والمستقبل، فوظيفة التربية العلمية لا ينبغي أن تقتصر على مجرد نقل التراث من جيل لآخر، بل هي عملية الإعداد للحاضر والمستقبل⁸.

أيضا يجب أن تراعي الأهداف طبيعة المجتمع التعليمية، وأن تعكس قيمه السائدة، فتكون صادقة في تصور المستقبل، وتطوير الحاضر، ولكن عندما يكون التغير سريعا في المجتمع فإن الأهداف التي توضع لتناسب فترة مستقبلية معينة سوف تصبح غير وثيقة الصلة بالمجتمع نتيجة التغير السريع، ولذلك ليس من الضروري أن تكون الأهداف التربوية وثيقة الصلة بالحاجات الحالية للمجتمع، ولكن أيضا ينبغي أن تجري بعض المحاولات التي تهدف إلى التنبؤ بالحاجات المستقبلية للمجتمع⁹.

ومن ينظر في أهداف وغايات مؤسسة المعهد العالي، سيجد أنها مؤسسة أساسا على مجال معرفي محدد أصيل عماده الثقافة العربية، والثقافة الشرعية، وقد راعى في تحديد أهدافه طبيعة المجتمع وحاجته التعليمية، وبما أن المجتمع الموريتاني آنذاك تعج قراه ومدنه بالحاضر العلمية الشرعية، وطلبتها المتخرجون المنتهون متوافرون، وروادها في تزايد مستمر، حرص المعهد العالي أن يجعل من بين أهدافه تشجيع هؤلاء الطلبة والخريجين، بشكل يمكنهم من الاندماج في الحياة العامة، ففي تلك الحقبة الزمنية كان الاستعمار ولغته تتغلغل في أوساط الشباب، والنخبة الحاكمة مفرنسة، وتريد عزل كل ما هو عربي وشرعي، لذا كان هذا الهدف يراعي تلك الظرفية ويعالجها، أيضا المعهد العالي كان من أهدافه التكوين، فبالإضافة إلى دوره التعليمي كان يقوم في بادئ الأمر بدور تكويني في مجال الأستاذة والقضاء.



كما حمل على عاتقه مهمة تطوير البحث العلمي، وإعداد بحوث لغوية وشرعية هامة. وأيا يكن الأمر فقد سعى المعهد العالي في حدود إمكانياته، إلى الدعوة إلى الله تعالى، وتعليم العقيدة من الكتاب والسنة على طريقة السلف الصالح، وتشجيع التعليم الحضري بما يتلاءم ومقتضيات العصر، وإعادة الاعتبار إلى المحاضر الموريتانية، وإعطاء تلامذتها فرصا لتركيز معلوماتهم في مجالات علمية تخصصية تجعلهم جديرين بممارسة العمل في الوظائف وتحمل المسؤوليات، وإبلاغ كلمة الله تعالى، مع التركيز على تكوينهم تكوينا يجمع بين الأصالة والمعاصرة¹⁰.

ونص المرسوم رقم 332 - 79 بتاريخ 24 نوفمبر 1979 على أن المعهد مكلف بتقديم تعليم - عربي - إسلامي حديث، وإعداد بحوث أساسية في مجال العلوم الإسلامية¹¹.

المحور الثاني: المقررات التعليمية في مؤسسة المعهد العالي (المراحل والطبيعة):

بعد معرفة مسار نشأة هذه المؤسسة وأهدافها وغاياتها، نرجع في هذا المحور على مراحل المقررات وأطوارها المختلفة، وطبيعتها ومنهجها، وسنقصد لذلك نقطتين:

1. المراحل التي مرت بها مقررات المعهد العالي:

مرت الدراسة في المعهد العالي بمراحل عديدة، تختلف كل واحدة عن الأخرى من حيث الهدف والقصد، ففي المرحلة الأولى كان عبارة عن مؤسسة شبه تكوينية تبدأ الدراسة فيها بسنتين مشتركتين بين جميع الطلاب (شعبة عامة) يختار بعدها الطالب أحد تخصصين اثنين: شعبة القضاء أو شعبة الأساتذة، وكان هذا التقسيم تلبية حاجة الاكتتاب الرسمي، الذي كان مضمونا للخريجين في القضاء والتعليم على التوالي¹².

إلا أنه كانت لذلك الاكتتاب الفوري تكاليف دراسية ومهنية صارمة على الطلاب:

فقد كان يجب على الطالب تقديم بحث دراسي علمي عند انتهاء السنتين المشتركتين (يسمى البحث النصفى، ولا يقارن مطلقا بالبحوث النهائية التي نشاهدها اليوم)، وفي السنة الرابعة يخضع الطالب للتدريب العملي، في الثانويات والإعداديات (معا) بالنسبة للأساتذة، وفي المحاكم النيابية بالنسبة للقضاة¹³.

أما نظام التجاوز في المعهد العالي وهو ليس خاصا بهذه المرحلة، وإنما يعم كل المراحل، فعلى الطالب لكي يتجاوز من سنة إلى أخرى عليه النجاح في امتحانين فصليين، بجانب دور ثاني للطلاب الذين لم يوفقوا في الحصول على المعدل المطلوب في النجاح بعد توفر شروط محددة في المعنيين¹⁴.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الشعبة العامة، فقد ألغي نظام الشعبتين التكوينيتين، وبقي شعبة عامة في كل سنواته الأربع، وكان في هذه المرحلة أشبه ما يكون بالمحاضرة، حيث يدرس الطالب نفس المواد التي يبدأ بدراستها في السنة الأولى إلى أن يتخرج، لكن مع التدرج فيها، فمادة الفقه مثلا يدرس في السنة الأولى منها كتب الطهارة والصلاة، وفي الثانية يدرس الزكاة والحج، وفي الثالثة يدرس البيوع والأنكحة، وفي الرابعة القضاء والدماء والفرائض، وفي الأصول مثلا يدرس في السنة الأولى الحكم الشرعي، وفي الثانية مباحث الأمر والنهي والعموم والخصوص...، ثم في الثالثة يدرس القياس، وفي الرابعة يدرس الأدلة المختلف فيها، ومادة المقاصد، أما في النحو فتقسم ألفية ابن مالك إلى أربعة أقسام، في السنة الأولى يدرس من بدايتها إلى المرفوعات، وهكذا، وفي كل مادة من هذه المواد يحدد كتاب مقرر يعتمد عليه الأستاذ والطلبة، وعادة تختار الكتب التي تدرس في المحاضر، ففي الفقه مثلا يعتمد على مختصر الشيخ خليل، وخاصة حاشية الخطاب أو الدسوقي على الدردير، وفي أصول الفقه يعتمد على نشر البنود على مراقي السعود، وفي النحو يعتمد على ألفية ابن مالك وخاصة شرح ابن عقيل¹.

¹ هذه المرحلة كنت طالبا في المعهد العالي.



أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الشعب الست (وهي المطبقة حالياً): يدرس الطالب في هذه المرحلة أربع سنوات، الأولتان منهما في شعبة عامة، والأخترتان في شعبة متخصصة من ست شعب يحتويها المعهد هي:

- 1- شعبة أصول الدين
- 2- شعبة الفقه وأصوله
- 3- شعبة اللغة العربية وآدابها
- 4- شعبة الحضارة والإعلام
- 5- شعبة الاقتصاد الإسلامي
- 6- شعبة الإمامة والخطابة¹⁵.

وفي هذه السنة 2015-2016 سيطبق في المعهد نظام LMD الجديد، لكن لا يمكن حتى الآن تصور ماهية هذا النظام الذي يراد تطبيقه، فهو كما هو معروف له أنماط وأشكال متعددة، ولا نعرف أي هذه الأنماط والأشكال ستطبق ما دامت المواد لم تخرج بعد².

2. طبيعة المقررات التعليمية بالمعهد العالي:

ما ذكرته آنفا من تعدد المقررات وأخذها لأشكال متعددة، تبعا لأغراض إدارة المعهد العالي والموجه لها أساسا وهو النظام السياسي، حيث كان لكل مرحلة من المراحل شكل خاص بها من المقررات يلائم طبيعة الإدارة الجديدة، حتى وصل الأمر إلى القفز على النصوص المؤسسة للمعهد، وإدخال مقررات مناقضة لروح تلك النصوص، أما المنهج المتبع في وضع هذه المقررات فهو منهج المواد الدراسية المنفصلة، وهو يعتمد على الشرح والتلقين، فالهدف الأساسي من هذا المنهج، هو إكساب التلاميذ الحقائق والمفاهيم وغيرها من المعلومات بقصد إعدادهم للحياة وتنمية قدراتهم.

² اتخذ القرار بتطبيقه وسيدخل حيز التنفيذ في غضون أيام، وسيتم تطبيقه تدريجيا ابتداء من السنة الأولى.

أما المراحل التي مرت بها هذه المقررات فهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الشعبتين: وهما شعبتا: القضاء والأساتذة، كانت المواد المقررة تتماشى مع الشعبتين مع أني لم أظفر بمواد الشعبتين بعد، لكن توقعي على ضوء ما رأيت من نماذج المراحل الأخرى أن تكون شبيهة بالمواد التي سنعرضها حيناً عن المراحل التالية¹⁶.

المرحلة الثانية: مرحلة الشعبة العامة وفي هذه المرحلة كانت المواد ثابتة في كل سنة، غير أن كل مادة تقسم أجزاؤها على السنوات الأربع، وهذه نماذج من مواد الشعبة العامة للسنة الأولى والثانية، وهي نفسها في الثالثة والرابعة مع تغير طفيف³.

السنة الأولى	الضارب	الساعات	السنة الثانية	الضارب	الساعات
الفقه	3	3	الفقه	3	3
القرآن	3	3	القرآن	3	3
الحديث	3	2	الحديث	3	2
الأصول	3	3	الأصول	3	3
النحو	3	3	النحو	3	3
العقيدة	2	2	العقيدة	2	2
السيرة	2	2	الفرق	2	2
القانون	2	2	القانون	2	2
الأدب	2	2	الأدب والبلاغة	2	2
التاريخ	2	2	التاريخ	2	2
المجموع	25	25	المجموع	25	25

³ شهدت هذه المرحلة وكنت من مخرجاتها.



المرحلة الثالثة: مرحلة الشعب الست: وهي المطبقة حالياً، وتقوم الدراسة في هذه المرحلة على شعبة عامة بالنسبة للسنة الأولى والثانية يقرأ الطالب فيهما العربية والشريعة، ثم تأتي مرحلة التخصص، فيتخصص في أحد الشعب الست الآتية: شعبة الفقه والأصول وشعبة أصول الدين وشعبة اللغة العربية وشعبة الحضارة والإعلام وشعبة الاقتصاد الإسلامي وشعبة الإمامة والخطابة¹⁷.

ويوضح الجدول أسماء الشعب والمواد وضواربها والساعات المدرسية، في هذه المرحلة، وذلك على النحو الآتي¹⁸:

أولاً: الشعبة العامة:

السنة الأولى	الضارب	الساعات	السنة الثانية	الضارب	الساعات
الفقه	3	3	الفقه	3	3
القرآن	3	3	القرآن	3	3
الحديث	3	2	الحديث	3	2
الأصول	3	3	الأصول	3	3
النحو	3	3	النحو	3	3
العقيدة	2	2	العقيدة	2	2
السيرة	2	2	الدعوة	2	2
القانون	2	2	القانون	2	2
الأدب	2	2	الأدب والبلاغة	2	2
وسائل الإعلام	2	2	الصحافة	2	2
التاريخ	2	2	التاريخ	2	2
الاقتصاد	1	2	الاقتصاد	1	2
المجموع	28	28	المجموع	28	28

ثانيا: شعبة أصول الدين

الساعات	الضارب	السنة الرابعة	الساعات	الضارب	السنة الثالثة
4	4	القرآن وعلومه	4	4	القرآن وعلومه
4	4	الحديث وعلومه	4	4	الحديث وعلومه
3	3	العقيدة	3	3	العقيدة
3	3	النحو	3	3	النحو
2	2	الفقه	2	2	الفقه
2	2	الأديان	2	2	الأديان
3	2	الدعوة	3	2	الدعوة
1	2	الفرائض	1	2	الفرائض
2	2	التربية ع.ن	2	2	الفرق
2	2	آداب. ب.ع	2	2	مناهج البحث
2	2	القانون القضائي	2	2	القانون الإداري
1	1	الفرنسية	1	1	الفرنسية
2	2	الأصول	2	2	الأصول
	3	البحث			
30	33	المجموع	30	30	المجموع



ثالثا : شعبة أصول الفقه

السنة الثالثة	الضارب	الساعات	السنة الرابعة	الضارب	الساعات
الفقه المالكي	4	4	الفقه المالكي	4	4
القرآن	2	1	القرآن	2	2
القواعد	3	2	القواعد	3	2
المقاصد	2	2	المقاصد	2	2
الفرائض	3	2	الفرائض	3	2
أصول الفقه	4	4	الفرائض	4	4
الحديث	2	2	الحديث	2	2
النحو	2	4	النحو	2	3
القانون	2	2	القانون	2	2
المناهج	1	2	التربية	1	2
الفقه المقارن	2	2	الفقه المقارن	2	2
الفرنسية	1	1	الفرنسية	1	1
			البحث	3	
المجموع	28	28	المجموع	31	28

رابعاً: شعبة اللغة العربية

الساعات	الضارب	السنة الرابعة	الساعات	الضارب	السنة الثالثة
4	4	النحو	4	4	النحو
2	2	النقد الحديث	2	2	أ. اندلسي
2	2	الأدب المقارن	3	3	النقد القديم
3	3	أصول النحو	2	2	المعجم والدلالة
2	2	الأسلوب	2	2	العروض
3	3	علم اللغة	3	3	التصريف
2	2	القرآن	2	2	القرآن
2	2	الفقه	2	2	الفقه
2	2	الحديث	2	2	الحديث
2	2	التربية	3	3	فقه اللغة
3	3	الأدب الموريتاني	2	2	المناهج
1	1	الفرنسية	1	1	الفرنسية
	3	البحث			
28	31	المجموع	28	28	المجموع



خامسا: شعبة الحضارة والإعلام

الساعات	الضارب	السنة الرابعة	الساعات	الضارب	السنة الثالثة
3	3	حضارات مقارنة	3	3	نظريات الإعلام
3	3	النحو	3	3	حضارة إسلامية
3	3	تحرير صحفي	3	3	علاقات عامة
3	3	التواصل	3	3	النحو والصرف
2	3	اتجاهات فكرية	3	3	التاريخ
2	2	القرآن	2	2	القرآن
2	2	الحديث	2	2	الحديث
2	2	الفقه	2	2	الفقه
2	2	العلاقات دولية	2	2	المعلوماتية
2	2	الحريات عامة	2	2	مناهج البحث
2	2	الدعاية	2	2	القانون
1	1	الفرنسية	1	1	الفرنسية
	3	البحث			
27	31		28	28	المجموع

سادسا: شعبة الاقتصاد الإسلامي

الساعات	الضارب	السنة الرابعة	الساعات	الضارب	السنة الثالثة
2	2	الاقتصاد الإسلامي	2	2	القرآن وعلومه
2	2	التمويل الدولي	2	2	الحديث وعلومه
2	3	إدارة أعمال	3	3	فقه المعاملات
3	3	فقه المعاملات	3	3	الشركات وم. الإسلامية
3	3	المقاصد	3	2	القواعد الفقهية
2	2	القرآن	2	3	النقود والمصارف
2	2	مبادئ الإحصاء	2	2	الاقتصاد الجزئي
1	1	الفرنسية	2	3	المالية العامة
2	2	المعلوماتية	2	2	الاقتصاد الدولي
2	2	الحديث	2	2	القانون التجاري
2	2	قانون الأعمال	2	2	مناهج البحث
3	2	الاقتصاد الكلي	2	2	مبادئ الرياضيات
2	3	المحاسبة	1	1	الفرنسية
	3	البحث			
28	32		28	29	المجموع



سابعاً: شعبة الإمامة والخطابة

الساعات	الضارب	السنة الرابعة	الساعات	الضارب	السنة الثالثة
2	2	القرآن وعلومه	2	2	القرآن وعلومه
2	2	الحديث وعلومه	2	2	الحديث وعلومه
3	3	السياسة الشرعية	2	2	السياسة الشرعية
2	2	نصوص في أدب الدعوة	2	2	رسالة المسجد
2	2	قضايا فكرية معاصرة	2	2	الأديان والفرق
2	2	الحضارة الإسلامية	2	2	مناهج البحث
3	3	الفقه	3	3	الفقه
3	3	النحو والصرف	3	3	النحو والصرف
3	3	المقاصد	2	3	مهارات الاتصال
2	3	الخطابة	3	3	الخطابة
2	2	آداب الحوار والمناظرة	3	3	فقه الدعوة
1	1	الفرنسية	1	1	الفرنسية
	3	البحث			
27	31		27	28	المجموع

المحور الثالث: المقررات في المعهد العالي النتائج والآفاق:

على ضوء ما ذكرته آنفا عن مسار هذه المقررات وطبيعتها، ومراحلها الزمنية، سنتعرض هنا لنتائجها على المخرجات، ومن ثم النظر في الآفاق المستقبلية لهذه المؤسسة، وهو ما سنتناوله من خلال النقطتين الآتيتين:

1) نتائجها على مستوى المخرجات:

لقد تخرجت من هذا المعهد العالي أفواج متلاحقة من العلماء وطلبة العلم البارزين الذين يحملون العلم معهم في الحل والترحال صدورهم خزان لكل ما طالعوه أو درسوه، وشغلوا مناصب عالية في داخل البلاد وخارجها، سواء على المستوى العلمي أو القضائي أو الإداري، وكان طلبته وما زالوا كلما أعلن عن مسابقة في داخل البلاد أو خارجها يأتون في مقدمة المتفوقين، وقد ظل ذلك -ولله الحمد- متواصلا طيلة تاريخ هذا الصرح العلمي. على أن ذلك لا يعني أن جميع المخرجات جيدة، أو أنها بلغت رتبة الكمال في التربية والتعليم، فهي كغيرها من مخرجات التعليم الأخرى لها نواقصها وعيوبها، صحيح أن بعض أفراد الأفواج المتخرجة منه دخلته أصلا وقد تشبعت بالمعرفة الدينية ورفدت من معين المحاضرة، فلم يبق لها إلا تركيز المعلومات، وهؤلاء قلة بالنسبة لمجموع الخريجين، وهم ما عنيت بالوصف آنفا، لكن تبقى البقية الباقية لها عيوب ونواقص يمكن رصدتها على مستويات عدة، بعضها يرجع إلى هذه المقررات وطبيعتها، وبعضها يرجع إلى الأستاذ وتعامله معها، وبعضها يرجع إلى مستوى التلميذ وتأهيله العلمي. وسأركز هنا على المستوى الأول وهو المقررات، وبقية المستويات سنتعرض لها بحول الله في آفاق التطوير.

هذه المقررات لها نتائج ترتبت على المخرجات وأضعفت من مستوياتها، وهي ترجع لأمر:

- **منهج المقررات:** تعتمد هذه المقررات منهج المواد الدراسية المنفصلة، وهو يعتمد على الشرح والتلقين، فالهدف الأساسي من هذا المنهج، هو إكساب التلاميذ الحقائق والمفاهيم وغيرها من المعلومات بقصد إعدادهم للحياة وتنمية قدراتهم، وترتب على المنهج النتائج الآتية:



- إيجابية الأستاذ في الفصل وسلبية التلميذ.
- إهمال مناحي تربوية هامة من قبيل تنمية المهارات والاتجاهات والميول المناسبة لدى الطلاب وتدريبهم على أساليب التفكير العلمي.
- تقتصر عملية تقويم الطلاب على التحصيل الدراسي لديهم.

● المحتوى العام للمقررات:

من عيوب المقررات التعليمية في المعهد أن محتواها محدود بما هو مقرر في المواد الدراسية، في حين أننا نشهد انفجارا علميا عصريا، وتطورا كبيرا للعلوم الشرعية واللغوية التي أصبحت تتأثر بتطور ميادين العلوم كافة، وعلى هذا فلا يمكن لهذه المقررات بطبيعتها الحالية أن تتضمن كل ما يستحدثه العلم، إضافة إلى أن منهج هذه المقررات يعتمد على اختيار موضوعات معينة من علوم رئيسية مثل الفقه واللغة والقرآن والحديث... وهذه الموضوعات قد لا تمثل واقع هذه العلوم، وما نحتاجه منها، وخاصة إذا تعرض بعض أجزاء المقرر للحذف والإلغاء من قبل الأساتذة، وهو ما يحصل غالبا - وللأسف - في هذه المؤسسة نتيجة ضعف الرقابة الإدارية على الطاقم التدريسي، أو محاباتها أحيانا لبعض هيئة التدريس. كل ذلك يجعلنا نقدر أن الطلبة لا يستوفون هذه المقررات في الغالب، ولا يمكن الحكم عليهم بأنهم تلقوها جميعا، فضلا عن فهمها واستيعابها.

● عادات سيئة خلقتها هذه المقررات:

هذه المقررات تشجع الطلاب على التنافس السلبي، فاهتمام الأساتذة بإتقان المادة الدراسية، دون الالتفات إلى ما للطلاب من معلومات، وقيمة هذه المعلومات عند الطلاب، جعل الطلاب يتنافسون على حفظ مقرر المادة واستظهاره، والتركيز على تلقيه، ويكون التحدي هنا هو من يحفظ أكثر، ومن هو أكبر درجة وأفضل علامة، وهذا جر الطلاب ضعفاء المهمة إلى التمسك بالغش واتخاذ وسيلة فعالة من أجل التنافس مع أقرانهم، وبلوغ درجاتهم بوسائل غير شرعية، مع أنهم يدرسون مواد شرعية تحرم ذلك. لكن هذا يوضح السلوك النفسي السلبي الذي تتركه هذه المقررات على الطلاب دون تطوير وتحديث.

أيضا الأساتذة يساهمون بتفاهم المشكل التربوي عند الطلاب، وذلك عندما يحملون وحدهم عبء عملية التعليم، بالشرح والإملاء دون أن يشركوا طلبتهم في البحث عن المعلومة والتفكير فيها، وأيضا عندما يلخصوا المادة ويبسطوا المعلومات الشائكة والصعبة على الفهم، ويضغطوها في مذكرات دراسية سهلة التناول وسريعة الحفظ، مما يحرم الطلاب من الاعتماد على أنفسهم.

● قصور المقررات في مواكبة التطورات:

تعمل هذه المقررات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، فهي تعتمد على كتبت في عصور خالية، بعيدة عنا، فمثلا يعتمد في الفقه على مختصر خليل، ويدرس بحاشية الخطاب أحيانا، أو الدسوقي أحيانا أخرى، كما يعتمدون في النحو مثلا على ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل، ويعتمدون في العقيدة على الإضاءة، دون الخروج عن أي من هذه الكتب، حتى أنهم يعتمدون مصطلحاتهم القديمة، وهذا يجعل الطالب عندما ينهي دراسة هذا المقرر ويجابه الأوضاع الاجتماعية لا يجد لها حلا؛ لأنه درس العلم منفصلا عن الواقع، وقد حرم من التدريب على حل مشكلات عصره، سواء كان تدرب فقيها أو لغويا أو اقتصاديا...

● غياب الجانب التطبيقي في المقررات:

فالمقررات التعليمية في المعهد العالي لا تهتم بالجانب التطبيقي العملي، فالعلوم الشرعية تدرس مفاهيم عامة ويعبر عن تلك المفاهيم بمصطلحات قديمة، فهي تحتاج إلى تقريب وتحيين على الواقع الحالي، فيدرس النظر الشرعي بأمثلة حية من الحياة العملية للناس، ويهتم بالنظريات الشرعية المستحدثة، وبالتحديات الحالية.

(2) آفاق تطويرها المستقبلي:

المشاكل التي تطرحها المقررات التعليمية في المعهد العالي كثيرة، لكن ليست وحدها هي العائق في سبيل التطوير والنهوض نحو مستقبل أفضل، فهناك مجموعة من الاختلالات في بنية هذه المؤسسة وهيكلتها، ترجع إلى النصوص المؤسسة لها، إضافة لجهة الوصاية، والظروف السياسية المعقدة التي عادة ما تفعل أفعالها في هذه المؤسسة، فهي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وعليه فيجب أن تطبق عليها نصوص الإصلاح التي تم إعدادها من طرف لجنة تحيين النصوص المنظمة للتعليم العالي سنة 2014م، والذي تمخضت عنه جملة من مشاريع القوانين التي تنتظر المصادقة عليها سواء منها ما يتعلق بالنظام الجديدة للأساتذة الباحثين الجامعيين أو بإعادة هيكلة البحث العلمي أو بالمجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي¹⁹.

أيضا لا بد من إلحاقها بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فغيابها عن هذا القطاع ناجم عن شيوع عادة العمل بالأوضاع الاستثنائية التي طبعت سياسات هذا البلد التعليمية، فقد تشنت الجهود وغابت الأهلية في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين بسبب تبعيتها لقطاعات غير مؤهلة في الأصل للإشراف عليه. فالمؤسسات الأكاديمية التي تتبع قطاعات لا صلة لها بالتعليم العالي عديدة ومنها هذا المعهد، وهذا يخلق مشكلة كبيرة وهي غياب إطار مرجعي شامل يوجه السياسات التربوية الوطنية، حيث نجد أن كل مرحلة تعليمية لها نصوصها الخاصة بها ولا تراعي في الغالب ارتباطها العضوي الضروري بالمراحل الأخرى السابقة واللاحقة، ولا ضرورة انسجامها مع الأهداف التنموية العامة للبلد، بل وأكثر من ذلك نجد أن لكل قطاع توجد به مؤسسات تعليمية سياسية تربوية خاصة به، حتى وإن لم يكن مؤهلا أصلا لوضع السياسات.

ولإصلاح هذه الاختلالات وإنهاء تداعياتها على مؤسسات التعليم العالي كافة، والمعهد العالي بشكل أخص، لا بد من رسم الأهداف الآتية:

- إيجاد إطار قانوني وتنظيمي جديد يأخذ بعين الاعتبار الوظائف الجديدة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما يقتضي تحيين النصوص المنظمة للتعليم العالي وإزالة التناقض بينها.
- تمهين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لكي يستجيب للأولويات التنموية للبلد، وربط التكوين بمتطلبات سوق العمل في مجالات حيوية للبلد... وتوفير حاجة البلد من التعليم الشرعي في مجال الدعوة والتدريس وهذا يفرض أن تعاد هيكلتها.
- إيجاد بنى أكاديمية متكاملة من الناحيتين الكمية والكيفية من أجل خلق البيئة الملائمة للبحث العلمي بالمعنى الدقيق للكلمة في مؤسسات التعليم العالي وتوفير كافة المتطلبات: الفنية والمادية والبشرية الضرورية لذلك.
- العمل على توفير المتطلبات الضرورية (المادية والبشرية) لنظام LMD في المدى المتوسط والقصير.
- العمل على إنشاء أقسام ومعاهد جهوية شرعية وتوفير الوسائل الضرورية لإنجاحها.
- توفير حاجة الدولة من الكفاءات الشرعية واللغوية.

○ الإجراءات:

إلحاق المعهد العالي بقطاعه:

تتمثل الخطوة الأولى في إصلاح المعهد العالي بإلحاقه بقطاع التعليم العالي ودمجه فيه، فهذا يؤدي إلى توحيد سياسات التربية والتعليم، والتحكم في نوعية المخرجات وتسييرها لخدمة هدف عام هو التنمية الشاملة المتوازنة لكل القطاعات في الدولة. فمؤسسة المعهد العالي أنشأت في ظروف استثنائية لم يكن قطاع التعليم العالي آنذاك قد وجد، فأتبع لوزارة العدل، ثم الشؤون الإسلامية بعد ذلك، أما الآن وبعد زوال الظروف الاستثنائية، ووجود هذا القطاع، فهناك ضرورة لإلحاقه به، فهو قطاعه الأصلي، وجعله يميل إلى التخصص الذي يفرضه منطق التطور.



وفي سبيل ذلك يتعين القيام بالإجراءات الآتية:

- تطوير المعهد العالي ليصبح جامعة عصرية متكاملة مع إضفاء التوجه الإسلامي الشرعي والتوجه التجريبي والطابع التكنولوجي عليها من خلال سياسات التوجيه وأولويات التكوين.
- لا بد من خطة متدرجة للتطوير فيها المعهد جامعة متكاملة للعلوم الشرعية والعربية، ثم بعد ذلك تدمج باقي التخصصات فيه.
- تأسيس معاهد جهوية ابتدائية ومتوسطة وثانوية وتحويلها جميعا إلى مدارس شرعية متكاملة مع إلحاقها به.

○ معضلة نظام LMD:

من المشكلات التي سيواجهها المعهد العالي هذه السنة هو تطبيقه لنظام اللسانس الماستر والدكتوراه المعروف اختصارا بنظام LMD قبل توفر شروطه الضرورية، ذلك أن فكرة نظام LMD مشتقة أصلا من اقتراح تقليص الوعاء الزمني للمواد والتكوينات المختلفة في مقابل تكثيف التكوينات (مضاعفة أعداد المكونين والاختصاصات) وزيادة الخبرة الميدانية في التكوينات من الناحية الكيفية نظرا لتعدد وسائط المعرفة وتوفرها (مختبرات ومعامل مجهزة، مكتبات متخصصة في كل المجالات، تدريبات مكثفة على الأجهزة في المجالات العلمية الدقيقة، أنظمة معلوماتية متطورة تساعد في التواصل ونقل المعلومات بين المكونين والمكونين عبر الفضاءات الافتراضية، خلايا ومراكز بحثية نشطة في كافة مجالات المعرفة) وتنويع التكوينات وزيادتها من الناحية الكمية. ونظرا لتوفر الوسائل البشرية والمادية في بعض الدول فإن المدة التي كانت تحتاجها التكوينات التقليدية قد تقلصت بالفعل وأصبح في مقدور الطالب استيفاء التكوينات المقررة في نصف المدة المخصصة لها سابقا في الأنظمة التقليدية، أما ما سيحدث عندنا الآن فهو العكس، فقد تختل العلاقة الثلاثية بين التقليص والتكثيف والتنويع لانعدام الوسائل المادية والبشرية وتكون النتيجة عموما سلبية: انخفاض المستويات، وانعدام كفاءة المخرجات²⁰.

وسينضاف إلى مشكلة اختلال العلاقة بين التقليل والتكثيف والتنويع تباين أنظمة LMD المتبعة حاليا في جامعاتنا: فبأيها سيأخذ، وبأيها سيقتندي، ففي حين يسود في جامعة انواكشوط نظام مقتبس من المملكة المغربية، يسود في جامعة العلوم والتكنولوجيا نظام آخر مقتبس من فرنسا، وبعض الدول الغربية.

ونظرا إلى أن الكثير من الشروط الضرورية المادية والبشرية للنظام غير متوفر حاليا، ونظرا إلى أنه خلق وضعاً من الانقسام داخل مؤسسات التعليم العالي بين من يعمل به ومن لا يعمل به، وتباينا أيضا بين المؤسسات العاملة به، فإننا نوصي بعدم العمل به في المعهد هذه السنة، وتأخير العمل به إلى حين توفر الشروط الضرورية لتطبيقه.

والواقع أن الأمر لا يتعلق بانعدام الشروط الداخلية لتطبيق هذا النظام فحسب، وإنما بخلل آخر وهو البيئة التي لم تتعود هكذا أساليب تعليمية، فأغلبها تربي وتكون في بيئة أكاديمية تقليدية، وبعضها الآخر لم يتعود على الأساليب الأكاديمية قط، هذا يجعل العقل العلمي القابل للانفتاح على أساليب عصرية مفقود، ولا يمكن تطبيقه عليه.

وعليه فإن الأمر يتطلب بناء عقلية علمية عصرية متعودة على أساليب التفكير العصرية، وذلك بصفة متدرجة ومتكاملة، وإعادة النظر في كامل البيئة الأكاديمية، وإصلاحها إصلاحاً جذرياً، وبناء البنى التحتية للبحث العلمي بصفة سلسلة ومتدرجة من أدنى المستويات إلى أعلاها بشكل من التناغم والتخطيط المحكم على المدين المتوسط والقصير²¹.

○ المقترح العملي:

قبل توفر الشروط الضرورية لاستئناف العمل بنظام LMD نقترح العمل بنظام هجين شبه سنوي كحل وسط (يقدم فيه المقرر في فصل دراسي نصف سنوي) لكي يتلاءم مع فترة التكوين التي يتطلبها نظام LMD (ثلاث سنوات) بحيث تكون مدة التكوين الإجمالية الضرورية للحصول على شهادة اللسانس هي ثلاث سنوات، وهذا حل وسط بين النظام القديم ونظام LMD والنظام المقترح في هذه الفترة.



○ **تطوير المقررات:** داعي تطوير المقررات التعليمية ملح جدا، في الوقت الراهن، وذلك لعجز هذه المقررات وعدم قدرتها على الإسهام الفعال في توجيه الفعل الاجتماعي، وحل مشكلات المجتمع، ومواكبة التطور في الفكر وتطبيقه، وهذا يحتم مراعاة الأهداف الآتية:

- مواكبة هذه المقررات لروح العصر ومتطلباته، واستيعاب التغيرات.
- تدريب الطالب اختياريا على مهن وفنون تتيح له تأمين مستقبله الاجتماعي، وتحقيق أمانه الوظيفي، وبذلك يكسر الحاجز النفسي بين خريج المعاهد الشرعية وممارسة المهن الطبية والهندسية، ولا منافاة بين التخصص الشرعي وممارسة هذه المهن.
- الاهتمام بطرح الأفكار الحديثة المتصلة بالحياة الاجتماعية، والعناية بتنمية التفكير وأساليبه، وحل المشكلات العصرية، واستشراف المستقبل، والحرص على التكامل المعرفي بين الخبرات.

- تقويم المقررات دوريا والاستفادة من نتائج التقويم في تطويرها مع مراعاة الضوابط العلمية في أي عمل تحسيني وتطويري، والابتعاد عن التدخلات السياسية والنزعات الشخصية.
- الاهتمام بالتقنيات الحديثة في التعليم، وذلك باستحداث موسوعات علمية لمراجع المقررات، ودمجها في برنامج إلكتروني واحد، وينبغي إنشاء مخازن علمية متخصصة مزودة بأحدث التقنيات في مجال التكوين على التجويد وتخريج الأحاديث النبوية، وتدريب برامج تطبيقات الموارد، وفقه الزكاة. وهذا يتطلب تزويد مؤسسة المعهد بشبكة الانترنت، وربط الاتصال بين مخبرها، وبين مكتبات العالم.

○ **تطوير عمل الأستاذ:** يناط بالأستاذ تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال شرح المقررات وتوصيلها إلى الطالب، ولذا ينبغي أن يهتم بأمور:

- الأستاذ في المعهد العالي لا يخضع لأي اختبار من أجل تطوير أدائه، وتنمية قدراته؛ لهذا -إذا كان لنا من إرادة في الإصلاح- أن يخضع لدورات تدريبية في مجال التدريس حتى يكتسب أساليب تعليمية عصرية تخرجه من الأطر التقليدية إلى أطر حديثة.

- أن يحافظ على زخمه المعرفي بالاطلاع على كافة المستجدات في مجال تخصصه، وتدعيم ثقافته الشرعية بالنشر المتواصل للكتب والمقالات، حتى يشري طلابه وجمهورها ويبقى مربوطا دائما بالتعليم والتعلم، ويتابع ما جد وما استحدث في حقله المعرفي، وهذا يجعل منه قدوة لطلابه وأفراد مجتمعه.

أما بالنسبة للطالب فعادة ما يلتحق بالمعهد العالي طلاب على درجة متدنية من المعرفة والطموح، كما يلتحق به طلاب على درجة كبيرة من العلم والخلق، وخاصة القادمين من المحاضر، لكن هذا لا يكفي فينبغي الاهتمام بإجراءات الولوج للمعهد، وأن يخضع طالب الانتساب لاختبار مستواه المعرفي، وتبين مدى قوة عزمه في التعلم.



قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد طالب الأمين، المعهد العالي ظروف النشأة والتأسيس، مذكرة دراسية لنيل الإجازة في العلوم العربية والشرعية، بالمعهد العالي، للعام الدراسي 2008-2009م.
 2. أحمد طالب الأمين، المعهد العالي ظروف النشأة والتأسيس، مذكرة دراسية لنيل الإجازة في العلوم العربية والشرعية، بالمعهد العالي، للعام الدراسي 2008-2009م.
 3. أحمد ولد شغالي، المعهد العالي: تاريخه، أعلامه، مذكرة دراسية لنيل الإجازة بالمعهد العالي، رقم (887) السنة الجامعية: 1995-1996م.
 4. البكاي ولد عبد المالك، مساهمة في إصلاح المنظومة التعليمية، ورقة مقدمة لندوة بناء الإنسان الموريتاني في القرن 21، المنظمة من المعهد الموريتاني للبحوث الاستراتيجية، والمنعقدة بانواكشوط يومي: 2-3 أغسطس 2015م.
 5. حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي، أسس بناء المناهج وتنظيماتها، القاهرة، مطبعة حسان، 1982م.
 6. محفوظ أحمد، مقال بعنوان: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية: حقائق تاريخية وذكريات طلابية، موقع المعهد الرسمي على الرابط <http://www.iseri.mr/node/71>
 7. محمد زياد حمدان، المنهج أصوله وأنواعه ومكوناته، الرياض، دار الرياض للنشر والتوزيع، 1983م.
 8. موقع المعهد الرسمي على شبكة الإنترنت الرابط. <http://www.iseri.mr>
- المقابلات الشخصية:**
9. مقابلة شخصية مع الدكتور محمد بن المحبوبي، رئيس شعبة اللغة العربية بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية. أجريت بتاريخ 15 أكتوبر 2015م.
 10. مقابلة شخصية مع الدكتور البكاي ولد عبد المالك، وزير سابق للتعليم العالي وأستاذ بجامعة انواكشوط. 14 أكتوبر 2015م.

¹ انظر أحمد طالب الأمين، المعهد العالي ظروف النشأة والتأسيس، مذكرة دراسية لنيل الإجازة في العلوم العربية والشرعية، بالمعهد



العالي، للعام الدراسي 2008-2009م.

² انظر محفوظ أحمد، مقال بعنوان: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية: حقائق تاريخية وذكريات طلابية، موقع المعهد الرسمي

رابط <http://www.iseri.mr/node/71>

³ ينظر صفحة المعهد على شبكة الإنترنت الرابط. <http://www.iseri.mr/node/71>

⁴ هو معهد شرعي أهلي بمثابة الثانوية، يقع في مدينة أبي تلميت الواقعة 150 كلم من العاصمة انواكشوط شرقا، وقد تم انهاء الدراسة فيه بعد افتتاح المعهد العالي،، مقابلة مع رئيس شعبة اللغة العربية بالمعهد العالي، محمد بن المحبوبي. بتاريخ 15 أكتوبر 2015م.

⁵ انظر أحمد طالب الأمين، المعهد العالي ظروف النشأة والتأسيس، مذكرة دراسية لنيل الإجازة في العلوم العربية والشرعية، بالمعهد العالي، للعام الدراسي 2008-2009م، ص: 10.

⁶ انظر أحمد ولد شغالي، المعهد العالي: تاريخه، أعلامه، مذكرة دراسية لنيل الإجازة بالمعهد العالي، رقم (887) السنة الجامعية: 1995-1996م، ص 22.

⁷ أحمد طالب الأمين، المعهد العالي ظروف النشأة والتأسيس، ص 12.

⁸ انظر حلمي أحمد الوكيل، محمد أمين المفتي، أسس بناء المناهج وتنظيماتها، القاهرة، مطبعة حسان، 1982، ص 56.

⁹ انظر محمد زياد حمدان، المنهج أصوله وأنواعه ومكوناته، الرياض، دار الرياض للنشر والتوزيع، 1983م، ص 77.

¹⁰ انظر أحمد ولد شغالي، المعهد العالي: تاريخه، أعلامه، ص 23.

¹¹ انظر موقع المعهد العالي <http://www.iseri>

¹² انظر أحمد ولد شغالي، المعهد العالي: تاريخه، أعلامه، ص 24.

¹³ نفسه.

¹⁴ السابق.

¹⁵ نفسه.

¹⁶ انظر محفوظ أحمد، مقال بعنوان: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية: حقائق تاريخية وذكريات طلابية.

¹⁷ السابق

¹⁸ كل هذه الجداول موجودة في الموقع السابق الذكر.

¹⁹ انظر البكاي ولد عبد المالك، مساهمة في إصلاح المنظومة التعليمية، ورقة مقدمة لندوة بناء الإنسان الموريتاني في القرن 21، المنظمة

من المعهد الموريتاني للبحوث الاستراتيجية، والمنعقدة بانواكشوط يومي: 2-3 أغسطس 2015م.

²⁰ نفسه.

²¹ نفسه.